

ملخص المنشور



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

التجاري وفا بنك

إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية لامتنصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم

الشرط "A" غير مدرج في البورصة	الشرط "B" غير مدرج في البورصة
الحد الأقصى	الحد الأقصى
10 000	10 000
العدد الأقصى للسندات	العدد الأقصى للسندات
100 000 درهم	100 000 درهم
القيمة الاسمية	القيمة الاسمية
أجل لا محدود	أجل لا محدود
الأجل	الأجل
قابل للمراجعة كل عشر سنوات بحدود اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 9 دجنبر 2019 أي المخاطرة، أي ما بين 5,23% و 5,33% بالنسبة للعشر السنوات الأولى.	قابل للمراجعة سنويا ، اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) يحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 9 دجنبر 2019 أي المخاطرة، أي ما بين 4,62% و 4,72% بالنسبة للسنة الأولى
سعر الفائدة	سعر الفائدة
علاوة المخاطرة	علاوة المخاطرة
بين 250 و 260 نقطة أساس	بين 230 و 240 نقطة أساس
بدون ضمان	بدون ضمان
ضمان التسديد	ضمان التسديد
طريقة التخصيص	طريقة التخصيص
مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
قابلية تداول السندات	قابلية تداول السندات
بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)

فترة الاكتتاب: من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على مستثمرين مؤهلين خاضعين للقانون المغربي المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

الهيئة الاستشارية
ATTIJARI FINANCE CORP



الهيئة المكلفة بالتوظيف



تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب والمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 12 دجنبر 2019 تحت المرجع VI/EM/032/2019.

LISSANIAT
Morocco
Lissaniat S.A.S
Tél : 0521 89 70 09
GSM : 0664 78 50 00

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 12 دجنبر 2019 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود لمجموعة التجاري وفا بنك.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، تم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى أن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود يخضع لمخاطر انخفاض القيمة الإسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد.

يوضع البيان المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

✓ في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.29.88.88 وفي موقعها على الأنترنت وفق العنوان التالي : www.irattijariwafabank.com

✓ في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.47.64.35 .

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة ومجموعة التجاري وفا بنك. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول: تقديم العملية

I. أهداف العملية

يكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة التجاري وفا بنك ؛
 - تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
 - استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.
- وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من الفئة 1.

II. بنية العرض

يعتزم التجاري وفا بنك إصدار 10.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1.000.000.000 درهم، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.000.000.000 درهم بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.000.000.000 درهم بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 1.000.000.000 درهم.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للتجاري وفا بنك

تنبيه : يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال التجاري وفا بنك. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل- القسم 28.

خصائص الشطر A ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات ، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكير).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	1.000.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 دجنبر 2019
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)

LISSANIAT
Hay Nassim Lot. Nassim Im 130 N° 11
Lissasfa - Casablanca
Tél.: 0522 89 78 89
GSM : 0654 78 99 40

² نظر القسم VII عوامل المخاطر القسم 8 . المخاطر المتعلقة بالسندات ذات أجل لا محدود

سعر الفائدة الإسمي

سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات

بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات والمحدد انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 9 دجنبر 2019 أي 2,73%. تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 250 و 260 نقطة أساس، أي ما بين 5,23% و 5,33% بالنسبة للعشر السنوات الأولى.

وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 250 و 260 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات، في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة.

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف التجاري وفا بنك بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)

بين 250 و 260 نقطة أساس

علاوة المخاطرة

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 27 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 27 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبيلية لبنك المغرب إلغاء (كلها أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبات أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛

LISSANAT
15, rue de la Casablanca
20870 BP
Casablanca
Tél: 0539 78 99 40

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛
- تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قاراً ولا محدداً بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛
- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛
- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثاً للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و
- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.
- في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.
- ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.
- ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبليّة لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء.
- ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.
- في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.
- و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية
- القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي
- يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .
- يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
- يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع.
- وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.
- إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشرطة السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي

تسديد رأس المال

التسديد المسبق

السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الاسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الاسمية الأولية للسندات.

وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأس المال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الاسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفا بنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها)، وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفا بنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفا بنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفا بنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

تخفيض قيمة السندات 3 كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب) 4.

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الاسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل ممت أبريل بالنسبة لكل عملية حصر

امتصاص الخسائر

3 إن أي انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات يسمح للتجاري وفا بنك بتسجيل عائد استثنائي يضاف إلى صافي أرباحه مما يحسن من حقوق المساهمين

4 يتم عرض التطور التاريخي لنسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة في القسم II.4 تطال الحصيلية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بخصوص النسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم 1.2.2 التحكم في المخاطر-نسب الملاءة وفي الجزء VI المخاطر التنظيمية (بالنسبة للنسب على أساس فردي).

لحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامات III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لاحتهم في هذا المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لاحتهم في هذا المنشور. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لاحتهم في هذا المنشور.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

بند التماثل

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفا بنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفا بنك أو التي يمكن للتجاري وفا بنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفا بنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو 2019 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 2.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

قام المجلس الإداري بتاريخ 10 دجنبر 2019 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2018. كما يعتبر وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات للإصدار الذي أنجزه التجاري وفا بنك في يونيو 2019.

القانون المغربي

المحكمة التجارية للدار البيضاء

القانون المطبق

المحكمة المختصة

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات
سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).

الشكل القانوني
لحامها

الحد الأقصى للشطر
1.000.000.000 درهم

العدد الأقصى للسندات المصدرة
10.000 سند تابعي

القيمة الإسمية الأولية
100 000 درهم

سعر الإصدار
100% أي 100 000 درهم

مدة الاقتراض
لا محدودة الأجل ، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.

فترة الاكتتاب
من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

تاريخ الانتفاع
27 دجنبر 2019

طريقة التخصيص
مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)

سعر الفائدة الإسمي
سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا

بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 9 دجنبر 2019 أي 2,32%. تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 230 و 240 نقطة أساس، أي ما بين 4,62% و 4,72%.

وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة تحدد عقب فترة الاكتتاب (علاوة المخاطرة بين 230 و 240 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني لحاملي السندات 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي لكل تاريخ مراجعة السعر.

يحدد سعر الفائدة المرجعي من طرف التجاري وفا بنك عبر طريقة الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي)

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

$$(((\text{السعر الحسابي} + 1) ^ { (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *) } - 1) \times k / 360) ;$$

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

بين 230 و 240 نقطة أساس

طريقة حساب السعر المرجعي

علاوة المخاطرة

تاريخ تحديد أسعار الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ ارتفاع الاقتراض، أي في 27 دجنبر من كل سنة.

ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ ارتفاع الاقتراض، أي في 27 دجنبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 27 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملقاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبات أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسيبا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛
- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛
و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبيلة لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي x عدد الأيام الصحيح/360]

يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

التسديد المسبق

يمنع على التجاري وفا بنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأس المال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر ". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفا بنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفا بنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفا بنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفا بنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

تخفيض قيمة السندات 5 كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب) 6.

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال

امتصاص الخسائر

5 إن أي انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات يسمح للتجاري وفا بنك بتسجيل عائد استثنائي يضاف إلى صافي أرباحه مما يحسن من حقوق المساهمين

6 يتم عرض التطور التاريخي لنسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة في القسم II.4 تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بخصوص النسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم I.2.2 التحكم في المخاطر حسب الملاءة وفي الجزء VI المخاطر التنظيمية (بالنسبة للنسب على أساس فردي)

خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبه CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامه III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات

المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

بند التماثل

رتبة الاقتراض / التابعة

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السنوية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأولوية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو 2019 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 2.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

قام المجلس الإداري بتاريخ 10 دجنبر 2019 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين

سنتي 2014 و 2018. كما يعتبر وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات للإصدار الذي أنجزه التجاري وفا بنك في يونيو 2019.

القانون المطبق
المحكمة المختصة
القانون المغربي
المحكمة التجارية للدار البيضاء

IV. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛
- المخاطر المرتبطة بتعقد الأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شرط موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تأمينها أمرا معقدا ؛
- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- المخاطر المرتبطة ببنود تابعة للسندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر يتم تعويض السندات التابعة لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الاسمية والتي يمكن أن تنخفض قيمتها (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه). وسيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر . ؛
- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات

بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للتجاري وفابنك أن يطلق فوراً بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر التجاري وفابنك بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب:

- ✓ تتوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمائم احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% (مقابل نسبة 10,77% على أساس حسابات الشركة و 10,00% على أساس موطن بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2019) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 12,0% (مقابل نسبة 14,21% على أساس حسابات الشركة و 12,73% على أساس موطن بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2019) .

✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمائم شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

إضافة إلى ذلك، في حالة عدم احترام النسب التنظيمية المذكورة أعلاه، يمكن لبنك المغرب، بدلا عن ذلك، أو علاوة على العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون 103-12 (القانون البنكي) منع أو حصر توزيع الأرباح على المساهمين من طرف مؤسسة الائتمان وذلك وفقا لأحكام المادة 91 من القانون المذكور أعلاه.

▪ المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

بيد أنه يمكن للتجاري وفابنك أن يقرر حسب ما يراه لازما الرفع من قيمة القسيمة للأداء التي تصير أكبر من مبلغ القسيمة المحدد طبقا لطريقة الحساب المبينة في هذا المنشور.

علاوة على ذلك، فالمبلغ السنوي للفوائد التي ستؤدي في إطار هذه العملية تظل ضعيفة مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية للبنك وبالتالي فمساهمتها في احترام النسب التنظيمية تبقى محدودة إن لم نقل غائبة.

▪ عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :

- ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
- ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفا بنك ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة CET 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
 - ✓ خيار التسديد المسبق ؛
 - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
 - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.
- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

V. الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي :

التاريخ	العمليات	الترتيب
12 دجنبر 2019	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1
12 دجنبر 2019	نشر ملخص بيان المعلومات على الموقع الإلكتروني للمصدر (www.irattijariwafabank.com)	2
16 دجنبر 2019	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	3
20 دجنبر 2019	افتتاح فترة الاكتتاب	4
24 دجنبر 2019	إغلاق فترة الاكتتاب	5
25 دجنبر 2019	تخصيص السندات	6
27 دجنبر 2019	التسديد/التسليم	7
27 دجنبر 2019	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	8

القسم الثاني : تقديم عام للتجاري وفا بنك

أ. معلومات عامة

اسم الشركة	التجاري وفا بنك
المقر الرئيسي	2، شارع مولاي يوسف - الدارالبيضاء 20 000
الهاتف/ الفاكس	الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25
الموقع الإلكتروني	www.attijariwafabank.com
العنوان الإلكتروني	ir@attijariwafa.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	1911
مدة حياة الشركة	31 ماي 2060 (99 سنة)
السجل التجاري	س.ت 333 بالدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	«تهدف الشركة للقيام، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالقروض والعمولات، وبصفة عامة، مع مراعاة القيود الناجمة عن المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري :
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد، قابلة للتسديد تحت الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛ ▪ خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات. ▪ منح القروض بمختلف أشكالها، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسبيقات على مداخيل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية. ▪ استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل ودیعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات وقسيمات الفوائد أو الربحيات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛ ▪ قبول أو تحويل كل الإصدارات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛ ▪ القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الربح أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛ ▪ القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورية لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛ ▪ أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعه ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل. ▪ وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»

عدد الأسهم المشكلة
لرأسمال الشركة إلى غاية
30/09/2019
الوثائق القانونية
النصوص التشريعية
والقانونية المطبقة على
المؤسسة المصدرة

209 859 679 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم للسهم.

يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك.
باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 بتنفيذ ظهير شريف صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 05-20 و78-12 ؛

بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 14-193-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛

باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم عملياته المتعلقة بدعوة الجمهور للاكتتاب في سندات، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- الظهير الشريف المعتمد بمثابة قانون رقم 14-19 الصادر في 4 ربيع الأول 1435 (6 يناير 2014) ورقم الصادر في 7 أبريل 2010 و رقم 14-30 الصادر في 4 ربيع الأول 1435 (6 يناير 2014) ورقم الصادر في 7 يوليوز 2008 كما تم تعديله وتتميمه بقرارات وزارة الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 الصادر في 4 يوليوز 2016؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 كما تم تعديله وتتميمه بقرارات وزارة الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 الصادر في 7 أبريل 2010 و رقم 14-30 الصادر في 4 ربيع الأول 1435 (6 يناير 2014) ورقم الصادر في 4 يوليوز 2016؛
- القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛
- القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛
- دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- الظهير الشريف رقم 3-95-1 الصادر في 26 يناير 1995 بتنفيذ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2560-95 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول.
- الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
- الظهير الشريف رقم 21-04-1 الصادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛

يخضع التجاري وفا بنك، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).

النظام الجبائي

المحكمة المختصة في
حالة نزاع

المحكمة التجارية للدار البيضاء

II. معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة⁷.

إلى غاية 30 يونيو 2019 ، يقدر رأسمال التجاري وفا بنك بمبلغ 2 098 596 790 درهم، موزع على 209 859 679 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية من الرأسمال	النسبة المئوية من حقوق التصويت
1- مساهمون وطنيون		159 852 699	76,17%	76,17%
1-1 المدى	زاوية زنقة الجزائر و دوهوم الدار البيضاء	97 433 137	46,43%	46,43%
2-1 شركات التأمين		33 059 222	15,75%	15,75%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	16، زنقة ابو عنان - الرباط	7 860 054	3,75%	3,75%
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	16، زنقة ابو عنان - الرباط	7 737 148	3,69%	3,69%
الملكية المغربية للتأمين- الوطنية	83، شارع الجيش الملكي- الدار البيضاء	2 683 942	1,28%	1,28%
تأمين الوفاء	1، شارع عبد المومن- الدار البيضاء	13 226 583	6,30%	6,30%
أكسا التأمينات المغرب	120، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	1 551 495	0,74%	0,74%
3-1 مؤسساتيون آخرون		29 360 340	13,99%	13,99%
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	3 576 531	1,70%	1,70%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	4 405 769	2,10%	2,10%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100 شارع عبد المومن - الدار البيضاء	7 860 780	3,75%	3,75%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض - ص.ب 20 38 الرباط	13 517 260	6,44%	6,44%
2- مساهمون أجنبي		10 715 614	5,11%	5,11%
سانتوسا هولدينغ	باسيو دو لاكاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 715 614	5,11%	5,11%
3- أسهم حرة		39 291 366	18,72%	18,72%
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و الآخرون	غير مطبقة *	32 808 297	15,63%	15,63%
أعضاء مجلس إدارة البنك	غير مطبقة *	700	0,00%	0,00%
أجراء البنك	غير مطبقة *	6 482 369	3,09%	3,09%
المجموع		209 859 679	100,00%	100,00%

المصدر : التجاري وفا بنك

⁷ أصبح المدى هو المساهم المرجعي للتجاري وفا بنك في حدود 46,43% نتيجة بالأساس لضم وإدماج أونانا من طرف المدى في 31 دجنبر 2010

III. مجلس إدارة التجاري وفا بنك

إلى غاية 30 شتنبر 2019، يشرف على التجاري وفا بنك مجلس إدارة يتكون من 10 أعضاء ويترأسه السيد محمد الكتاني

أعضاء مجلس الإدارة	تاريخ التعيين*	انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد الكتاني الرئيس المدير العام لمجموعة التجاري وفا بنك رئيس مجلس الإدارة سيجر	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
يمثلها السيد محمد منير المجيدي الرئيس المدير العام لمجموعة سيجر** عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك المدى	2015	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2020
يمثلها السيد حسن الورياغلي الرئيس المدير العام لمجموعة المدى عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد عبد المجيد التزلوي الرئيس المدير العام لأميتيس*** عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد أيمن تود مدير عام منتدب المدى عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021
السيد خوسي ريج عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2018	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد عابد يعقوبي سوسان رئيس مجموعة التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعااضدية المركزية المغربية للتأمين عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألدو أولسيبي سانطونيا عضو مجلس إدارة مستقل دكتور في الاقتصاد المالي بالأكاديمية الملكية للعلوم الاقتصادية والمالية	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
مجموعة سانتندير يمثله السيد مانويل فاريللا مدير عام مساعد عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
السيد ليونيل زينسو مسير Partner Southbridge عضو مجلس إدارة مستقل	2019	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024

المصدر : التجاري وفا بنك -

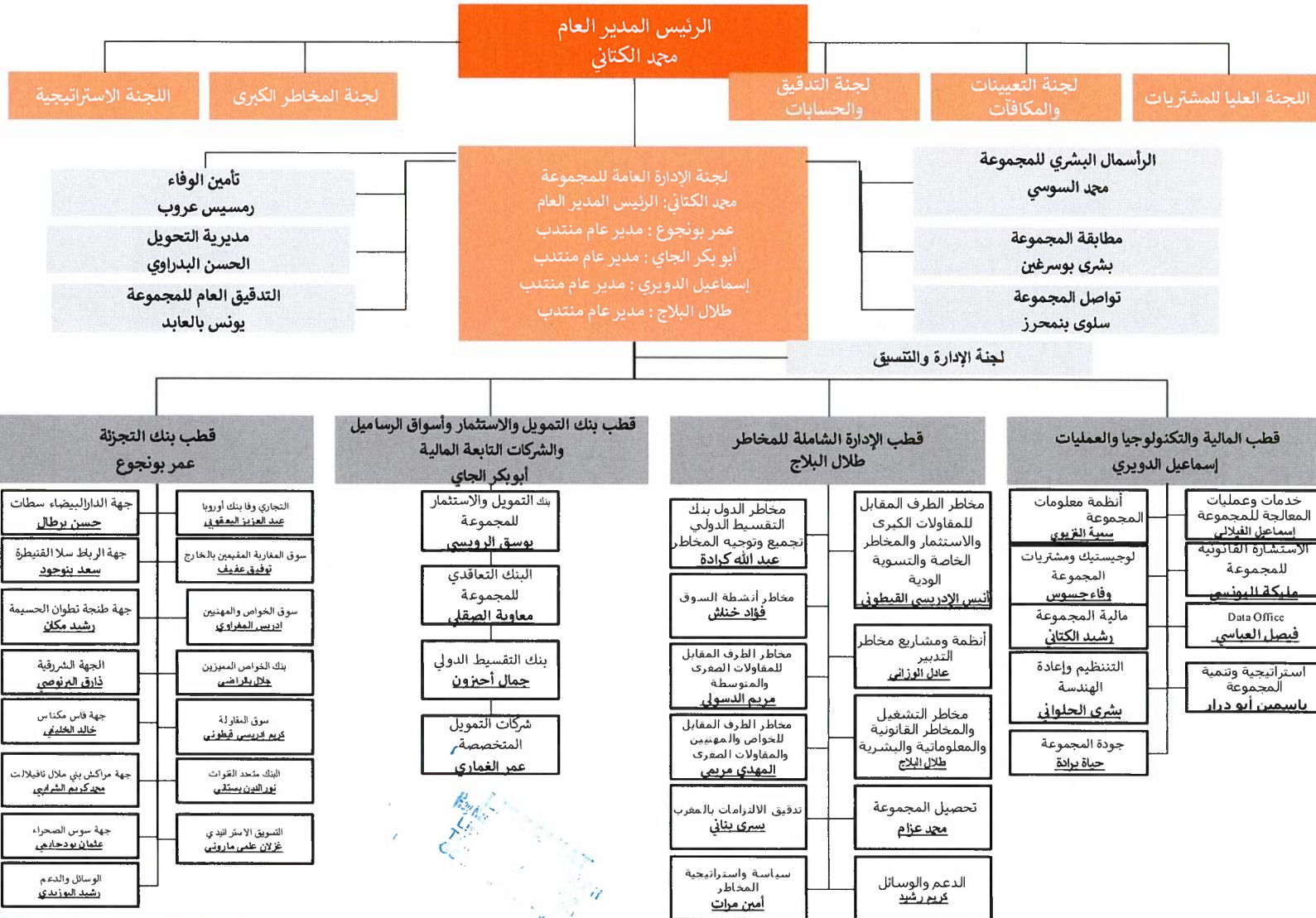
* تعيين أو تجديد مدة الانتداب - توافق السنة سنة انعقاد الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية السابقة.

** سيجر هو مساهم في المدى

*** أميتيس والتجاري وفا بنك لهما نفس الشركة الأم

IV. الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك

يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك إلى غاية 30 شتنبر 2019 كما يلي :



V. نشاط التجاري وفا بنك

V.1. تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء خلال الفترة المعتبرة على الشكل التالي :

التطور ن 18 /19	النصف الأول 2019	التطور 18 /17	التطور 16/17	2018	2017	2016	
4,0%	34 377	-7,2%	-12,5%	33 043	35 622	40 716	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يمثلها (C1)
34,5%	5 427	-40,0%	-34,1%	4 036	6 724	10 211	تحت الطلب
-0,2%	28 949	0,4%	-5,3%	29 007	28 898	30 505	لأجل
3,5%	210 741	13,6%	2,5%	203 544	179 238	174 927	حقوق على الزبناء (C2)
-4,4%	51 345	17,1%	-7,6%	53 719	45 876	49 639	قروض الخزينة والاستهلاك
2,4%	66 393	4,6%	10,0%	64 824	61 961	56 336	قروض للتجهيز
2,5%	62 454	3,0%	5,2%	60 948	59 193	56 253	القروض العقارية
97,6%	14 778	-2,8%	-3,5%	7 478	7 693	7 971	القروض الأخرى
-5,6%	10 179	>100,0%	0,0%	10 777	-	-	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-7,5%	3 901	38,7%	-8,5%	4 217	3 040	3 323	الحقوق معلقة الأداء صافية من المؤن
7,1%	1 692	7,1%	4,9%	1 580	1 475	1 407	فوائد مستحقة للاستلام
3,6%	245 117	10,1%	-0,4%	236 587	214 860	215 642	مجموع القروض (C1) + (C2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

إلى غاية 30 يونيو 2019، بلغ جاري قروض التجاري وفا بنك 245,1 مليار درهم، أي بتطور نسبته 3,6% مقارنة مع متم
دجنبر 2018. ويعزى هذا التطور للعناصر الرئيسية التالية :

- تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 3,5% ليصل لحوالي 210,7 مليار درهم مع متم يونيو 2019. ويعود
هذا التطور أساسا إلى :
 - ✓ ارتفاع القروض الأخرى بنسبة 97,6% (+ 7,3 مليار درهم) والتي ارتفع جاريها مع متم يونيو 2019 إلى 14,8
مليار درهم. ويعود هذا التطور أساسا لارتفاع القيمة المحصلة للحفاظ بمبلغ 2,5 مليار درهم وارتفاع القروض
الممنوحة لمجموعات قابضة مالية (4 مليار درهم) ؛
 - ✓ ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 2,4% (+1,6 مليار درهم) لتبلغ 66,4 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2019 ؛
 - ✓ ارتفاع القروض العقارية بمبلغ 1,5 مليار درهم برسم النصف الأول 2019 ؛
 - ✓ انخفاض قروض الخزينة والاستهلاك بنسبة 4,4% (- 2,4 مليار درهم) ؛
- تحسن جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة 4,0% (+ 1,3 مليار درهم) على الفترة
المدرسة.

في 2018، بلغ جاري قروض التجاري وفا بنك 236,6 مليار درهم، أي بتطور نسبته 10,1% (+21,7 مليار درهم) مقارنة
مع متم سنة 2017. ويعزى هذا التطور للعناصر الرئيسية التالية :

- تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 13,6% (+24,3 مليار درهم) لتصل لأزيد من 203,5 مليار درهم مع
متم 2018. ويعود هذا التطور أساسا إلى :
 - ✓ ارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك بنسبة 17,1% (+ 7,8 مليار درهم) مقارنة مع 2017 ؛
 - ✓ ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 4,6% (+2,9 مليار درهم) لتبلغ 64,8 مليار درهم إلى غاية متم 2018 ؛
 - ✓ ارتفاع جاري القروض العقارية بنسبة 3,0% (1,7 مليار درهم) ليبلغ 60,9 مليار درهم إلى غاية متم 2018 ؛
 - ✓ ارتفاع الديون المكتسبة بشراء الفواتير بمبلغ 10,8 مليار درهم ؛
 - ✓ ارتفاع الديون معلقة الأداء الصافية من المؤن بنسبة 38,7% (+ 1,2 مليار درهم).

- انخفاض جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة %7,2 (- 2,6 مليار درهم) ليناhez 33,0 مليار درهم إلى غاية متم 2018. وتعود هذه الوضعية لانخفاض في جاري الحقوق تحت الطلب بنسبة %40 (- 2,7 مليار درهم).
- وبرسم السنة المالية 2017 ، انخفض جاري قروض التجاري وفا بنك بنسبة %0,4 مقارنة مع 2016، ليبلغ 214,9 مليار درهم. ويفسر هذا الانخفاض أساسا :
 - ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة %2,5 (+ 4,3 مليار درهم) ليصل إلى 179,2 مليار درهم مع متم 2017. وتعزى هذه الوضعية :
 - ✓ انخفاض قروض الخزينة والاستهلاك بنسبة %7,6 (- 3,8 مليار درهم) ؛
 - ✓ ارتفاع جاري قروض التجهيز بنسبة %10 (+ 5,6 مليار درهم) ليناhez 62,0 مليار درهم إلى غاية متم 2017 ؛
 - ✓ ارتفاع جاري القروض العقارية وانخفاض القروض الأخرى بنسبة %5,2 (+ 2,9 مليار درهم) و %3,5 (-277 مليون درهم) على التوالي ؛
 - ✓ انخفاض الديون معلقة الأداء الصافية من المخصصات الاحتياطية بنسبة %8,5 لتبلغ حوالي 3 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2017 .
 - تراجع جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة %12,5 (- 5,1 مليار درهم) حوالي 35,7 مليار درهم إلى غاية متم 2017. وتعود هذه الوضعية إلى تراجع بنسبة %34,1 (- 3,5 مليار درهم) لجاري الحقوق تحت الطلب و تراجع جاري الحقوق لأجل بنسبة %5,3 (1,6 مليار درهم) في 2017.

تطور جاري الودائع خلال الفترة المعتبرة على الشكل التالي :

التطور 18 1 ن /19	النصف الأول 2019	التطور 18 /17	التطور 16/17	2018	2017	2016	
9,2%	42 219	41,0%	25,9%	38 673	27 433	21 792	ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)
20,8%	4 845	-39,0%	-2,5%	4 010	6 578	6 749	تحت الطلب
7,8%	37 373	66,2%	38,6%	34 663	20 855	15 044	لأجل
0,1%	234 717	4,1%	7,9%	234 508	225 369	208 834	ديون تجاه الزبناء (D2)
2,8%	151 125	3,9%	9,2%	146 965	141 414	129 556	حسابات تحت الطلب دائنة
0,9%	28 670	2,0%	3,5%	28 407	27 861	26 911	حسابات الادخار
-7,5%	37 999	5,2%	1,8%	41 060	39 040	38 366	ودائع لأجل
-7,0%	16 217	6,5%	23,6%	17 440	16 370	13 248	حسابات دائنة أخرى
11,0%	705	-6,9%	-9,3%	636	683	753	فوائد مستحقة للأداء
1,4%	276 935	8,1%	9,6%	273 181	252 802	230 626	مجموع الديون (D1+D2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

برسم السنة المالية 2019، بلغت الديون تجاه الزبناء حوالي 234,7 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 0,1% (+ 208,5 مليون درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2018. ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 2,8% (+ 4,2 مليار درهم)
- ارتفاع حسابات الادخار بمبلغ 263,1 مليون درهم لتصل إلى أزيد من 28,7 مليار درهم مع متم يونيو 2019 ؛
- انخفاض الودائع لأجل بنسبة 7,5% (-3,1 مليار درهم) ؛
- انخفاض الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 7,0% (-1,2 مليار درهم) ؛

ومن جهته، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان ارتفاعا نسبته 9,2% (+3,5 مليار درهم) ، ليبلغ 42,2 مليار درهم مع متم يونيو 2019 . ويظل ارتفاع جاري الودائع لأجل بمبلغ 2,7 مليار درهم ليصل إلى 37,4 مليار درهم في يونيو 2019 أهم عامل لهذا التطور.

برسم السنة المالية 2018، بلغت الديون تجاه الزبناء أزيد من 234,5 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 4,1% (+ 9,1 مليار درهم) مقارنة مع متم سنة 2017.

ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 5,2% (+ 2,0 مليار درهم)
- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 3,9% (+ 5,6 مليار درهم)
- ارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 6,5% (+ 1,1 مليار درهم) لتبلغ أزيد من 17,4 مليار درهم في 2018؛

ومن جهته، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان ارتفاعا نسبته 41,0% (+11,2 مليار درهم) ، ليبلغ 38,7 مليار درهم مع متم 2018 . ويظل ارتفاع جاري الودائع لأجل بمبلغ 13,8 مليار درهم لتبلغ 34,7 مليار درهم أهم عامل لهذا التطور.

ويفسر هذا التطور أساسا بارتفاع حفظ الأوراق المالية لسبعة أيام لدى بنك المغرب.

ويرسم السنة المالية 2017، بلغت ودائع الزبناء حوالي 225,4 مليار درهم، بتطور نسبته 7,9% (+ 16,5 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2016. وذلك أساسا بفعل :

- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 9,2% (11,9 مليار درهم) لتناهز 141,4 مليار درهم؛
- وارتفاع حسابات الادخار بنسبة 3,5% (+950 مليون درهم) لتصل إلى أزيد من 27,9 مليار درهم؛
- وتحسن الودائع لأجل بنسبة 1,8% (+674 مليون درهم) لتبلغ أزيد من 39 مليار درهم مع متم سنة 2017.

VI. القوائم التركيبية للحسابات المجمعة للتجاري وفا بنك

VI.1. الحصيلات المجمعة 2016- يونيو 2019

التصف الأول 2019	2018	2017	2016	
367 859	350 620	319 371	299 527	الأصول
14 012	8 094	9 143	7 303	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
34 377	33 043	35 622	40 716	حقوق على مؤسسات الائتمان و المعتمدة في حكمها
200 461	192 683	179 238	174 927	حقوق على الزبناء
10 279	10 861	-	-	حقوق مكتسبة بشراء الفواتير
69 403	66 340	59 556	46 121	سندات المعاملة والتوظيف
4 649	5 486	3 782	5 454	أصول أخرى
8 607	8 752	6 840	5 969	سندات الاستثمار
19 093	18 833	19 105	13 645	سندات المساهمة واستثمارات مماثلة
1 061	672	395	239	أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار
2 196	2 121	2 088	1 812	أصول ثابتة غير ملموسة
3 720	3 735	3 603	3 341	أصول ثابتة ملموسة
367 859	350 620	319 371	299 527	الخصوم
-	-	-	-	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
42 219	38 673	27 433	21 792	ديون اتجاه مؤسسات الائتمان و المعتمدة في حكمها
234 717	234 508	225 369	208 834	ودائع الزبناء
11 491	8 547	5 879	7 592	سندات الدين المصدرة
22 860	12 789	7 080	10 053	خصوم أخرى
3 697	3 563	3 253	3 165	مخصصات احتياطية للمخاطر والتكاليف
-	-	-	-	مخصصات احتياطية مقننة
11 148	11 043	13 320	12 770	ديون تابعة
41 727	41 498	37 038	35 321	أموال ذاتية

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

VI.2. حسابات العائدات والتكاليف 2016- يونيو 2019

التصنيف الأول 2019	التصنيف الأول 2018	2018	2017	2016	حساب العائدات والتكاليف
9 948	9 658	18 203	17 721	21 640	عائدات الاستغلال البنكي
507	491	985	1 030	966	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
4 925	4 649	9 591	8 926	8 941	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
140	124	257	305	347	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
1 305	1 253	1 610	1 513	4 588	عائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
131	12	154	24	301	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
913	847	1 806	1 635	1 494	عمولات على تقديم خدمات
2 027	2 282	3 800	4 288	5 003	عائدات بنكية أخرى
2 886	3 378	6 017	6 218	7 404	تكاليف الاستغلال البنكي
461	391	875	592	437	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
1 124	1 250	2 413	2 451	2 718	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
138	88	199	207	246	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
41	18	36	31	242	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
1 122	1 632	2 495	2 937	3 761	تكاليف بنكية أخرى
7 063	6 280	12 187	11 503	14 236	صافي الإيرادات المصرفية
23	53	96	52	105	عائدات الاستغلال غير البنكية
-	0	-2	-3	-	تكاليف الاستغلال غير البنكية
2 437	2 301	4 717	4 508	4 286	التكاليف العامة للاستغلال
1 136	1 069	2 196	2 068	1 929	تكاليف المستخدمين
63	64	147	123	120	الضرائب والرسوم
954	934	1 867	1 886	1 805	تكاليف خارجية
31	18	60	19	16	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
252	217	448	412	416	إمدادات الإهلاكات والمخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
800	806	2 995	2 798	2 410	إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
542	633	1 228	1 338	1 529	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
40	50	1 336	970	351	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
218	123	430	489	530	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
260	340	1 911	2 046	1 054	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحويل الديون الهالكة
184	219	1 725	1 310	808	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات بواسطة توقيع المتعثر
6	21	55	63	44	تحويل الديون الهالكة
70	101	131	673	202	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
4 109	3 566	6 480	6 292	8 699	الأرباح الجارية VII
5	8	12	1	12	عائدات غير جارية
3	4	13	531	191	تكاليف غير جارية
4 110	3 570	6 479	5 762	8 519	VIII الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
1 152	846	1 875	1 604	1 584	الضرائب على النتيجة
2 958	2 724	4 604	4 158	6 935	IX. صافي الأرباح للسنة المالية

بالآلاف الدرام. المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات موطنة

VI.3 الحصيلات المجمعة 2018 – شتنب 2019

30/09/2019	31/12/2018	الأصول
10 042	8 094	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
31 410	33 043	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
4 297	4 036	تحت الطلب
27 112	29 007	لأجل
194 256	192 683	حقوق على الزبناء
51 168	54 227	قروض وتمويلات تشاركية للخزينة وللإستهلاك
64 653	65 803	قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز
62 575	60 953	قروض وتمويلات تشاركية عقارية
15 860	11 700	قروض وتمويلات تشاركية أخرى
10 518	10 861	حقوق مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
68 851	66 340	سندات المعاملة والاستثمار
44 554	44 914	سندات الخزينة وقيم مماثلة
9 023	6 131	سندات الحق الأخرى
15 111	15 106	سندات الملكية
163	189	شهادات الصكوك
3 917	5 486	أصول أخرى
8 486	8 752	سندات الاستثمار
8 486	8 752	سندات الخزينة وقيم مماثلة
-	-	سندات الحق الأخرى
-	-	شهادات الصكوك
19 086	18 833	سندات المساهمة واستثمارات مماثلة
18 096	17 828	مساهمة في شركات مرتبطة
990	1 004	سندات مساهمة أخرى و استثمارات مماثلة
-	-	سندات مضاربة ومشاركة
-	-	حقوق تابعة
-	-	ودائع استثمار موظفة
1 032	672	أصول ثابتة للقرض الإيجاري والإيجار
-	-	أصول ثابتة على شكل إجارة
2 234	2 121	أصول ثابتة غير ملموسة
3 682	3 735	أصول ثابتة ملموسة
353 515	350 620	مجموع الأصول

بملايين الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك

30/09/2019	31/12/2018	الخصوم
-	-	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشبكات البريدية
37 368	38 673	ديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
3 786	4 010	تحت الطلب
33 583	34 663	لأجل
225 827	234 508	ودائع الزبناء
148 003	148 096	حسابات دائنة تحت الطلب
29 125	28 538	حسابات الادخار
38 469	43 596	ودائع لأجل
10 229	14 279	حسابات دائنة أخرى
-	-	ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
12 658	8 547	سندات الدين المصدرة
12 658	8 547	سندات الدين المتداولة
-	-	اقتراضات سندية
-	-	سندات الدين الأخرى المصدرة
20 127	12 789	خصوم أخرى
3 718	3 563	مخصصات احتياطية للمخاطر والتكاليف
-	-	مخصصات احتياطية منظمة
-	-	إعانات وصناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان
11 169	11 043	ديون تابعة
-	-	ودائع الاستثمار المحصلة
0,42	0,42	فوارق إعادة التقويم
34 794	34 794	احتياطيات وأقساط متعلقة برأس المال
2 099	2 099	رأس المال
-	-	مساهوم. رأسمال غير مدفوع (-)
1 876	0,389	مرحل من جديد (+/-)
-	-	أرباح صافية في انتظار التخصيص (+/-)
3 879	4 604	صافي أرباح السنة المالية (+/-)
353 515	350 620	مجموع الخصوم

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

VI.4 حسابات العائدات والتكاليف المجمعة 2018 – شتبر 2019

30/09/2019	30/09/2018	حساب العائدات والتكاليف
14 239	13 715	عائدات الاستغلال البنكي
774	731	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
7 420	7 176	فوائد ومكافآت وعائدات على عمليات مع الزبناء
218	186	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
1 460	1 379	عائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
-	-	عائدات على سندات مضاربة ومشاركة
194	18	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار
-	-	عائدات على الأصول الثابتة الممنوحة على شكل إجارة
1 414	1 310	عمولات على تقديم خدمات
2 761	2 914	عائدات بنكية أخرى
0	0	تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة
4 272	4 660	تكاليف الاستغلال البنكي
686	639	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
1 667	1 820	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
225	142	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
-	-	تكاليف على سندات مضاربة ومشاركة
76	27	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار
-	-	عائدات على الأصول الثابتة الممنوحة على شكل إجارة
1 619	2 032	تكاليف بنكية أخرى
-	-	تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة
9 967	9 056	صافي الإيرادات المصرفية
37	65	عائدات الاستغلال غير البنكية
-	2	تكاليف الاستغلال غير البنكية
3 702	3 486	التكاليف العامة للاستغلال
1 720	1 632	تكاليف المستخدمين
95	95	ضرائب ورسوم
1 453	1 398	تكاليف خارجية
50	37	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
383	324	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
1 120	1 191	إمدادات المخصصات الاحتياطية والخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
775	964	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون والالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
75	66	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
270	162	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
357	432	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
246	282	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات بواسطة توقيع المتعثر
30	36	تحصيل الديون الهالكة
81	114	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
5 539	4 874	الأرباح الجارية
5	9	عائدات غير جارية
92	10	تكاليف غير جارية
5 452	4 874	الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
1 572	1 285	الضرائب على النتيجة
3 879	3 588	صافي الأرباح للسنة المالية

بملايين الدرام - المصدر : التجاري وفا بنك

VII. القوائم التركيبية للحسابات الموطدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

VII.1. الحصيلة الموطدة 2016 – النصف الأول 2019

النصف الأول 2019	2018 . 12	2018 . 01	2017	2016	
528 570	509 926	471 475	475 660	428 766	الأصول
26 606	18 537	18 225	18 225	14 141	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
55 339	61 567	60 765	65 875	50 455	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	-	-	-	أدوات التغطية المشتقة
48 280	43 191	46 208	-	-	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-	-	-	39 267	35 701	أصول مالية متاحة للبيع
15 665	15 101	9 402	-	-	سندات بكلفة هائلة
27 186	28 791	25 268	25 304	22 626	السلفيات والديون على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة
317 594	305 060	279 682	285 995	271 627	السلفيات والديون على الزبناء
-	-	-	-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-	-	-	8 746	8 016	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
112	182	124	124	39	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
2 953	2 867	3 012	636	540	الضريبة المؤجلة - أصول
12 243	13 667	8 649	8 675	7 585	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	-	2 672	2 067	مساهمة مؤجلة للمؤمن لهم في الأرباح
101	97	114	114	88	أصول غير جارية موجهة للتقويت
73	87	107	107	95	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
2 480	2 523	2 247	2 247	2 020	العقارات الاستثمارية
7 285	5 688	5 551	5 551	5 429	الأصول الثابتة غير الملموسة
2 713	2 617	2 124	2 125	1 684	الأصول الثابتة الملموسة
9 940	9 952	9 996	9 996	6 655	فوارق الشراء
528 570	509 926	471 475	475 660	428 766	الخصوم
4	3	97	97	161	البنك المركزي، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
800	401	717	717	1 034	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
0	-	-	-	-	أدوات التغطية المشتقة
52 736	47 315	37 652	37 652	28 282	الديون على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة
332 074	332 006	316 210	316 210	286 265	ديون تجاه الزبناء
19 516	15 508	11 120	11 120	11 243	سندات المدينة المصدرة
0	-	-	-	-	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
1 280	865	614	614	709	الضريبة الجارية - خصوم
2 228	1 976	2 436	2 576	2 341	الضريبة المؤجلة - خصوم
18 308	12 307	10 715	10 729	9 881	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	-	-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت
34 665	33 639	28 635	28 635	25 961	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
-	-	-	1 734	1 771	المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف
2 694	2 608	2 446	-	-	مخصصات احتياطية
-	-	-	129	141	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
-	-	-	14 646	13 565	ديون تابعة
159	361	129	-	-	إعانات وصناديق مماثلة
13 015	12 466	14 646	0	-	ديون تابعة و و صناديق خاصة للضمان
51 091	50 471	46 059	50 801	47 411	رساميل ذاتية
12 552	12 552	10 152	10 152	10 152	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
32 789	29 388	33 764	33 247	30 861	احتياطيات موطدة
28 748	25 596	28 640	27 337	25 060	- حصة المجموعة
4 041	3 791	5 124	5 910	5 802	- حصة الأقلية
2 268	1 797	2 143	819	745	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
873	665	830	819	745	- حصة المجموعة
1 395	1 132	1 314	-	-	حصة الأقلية
3 482	6 735	-	6 584	5 653	صافي الأرباح للسنة المالية
2 935	5 706	-	5 391	4 757	- حصة المجموعة
548	1 029	-	1 193	896	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

VII.2 حسابات العائدات والتكاليف الموطدة
 2016 - يونيو 2019

2019 النصف الأول	2018 النصف الأول	2018	2017	2016	
10 831	10 234	20 911	18 819	17 117	فوائد وعائدات مماثلة
3 578	3 386	6 916	5 911	5 504	فوائد وتكاليف مماثلة
7 254	6 848	13 995	12 908	11 613	هامش الفوائد
2 830	2 856	5 836	5 405	4 992	عمولات محصلة
371	342	802	618	574	عمولات مدفوعة
2 459	2 514	5 034	4 787	4 418	هامش على العمولات
1 695	1 604	3 115	2 870	3 063	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
387	533	726	1 036	347	صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
2 083	2 137	3 841	3 906	3 410	نتيجة أنشطة السوق
4 359	4 021	8 699	7 926	7 175	عائدات الأنشطة الأخرى
4 377	4 226	9 198	7 882	6 943	تكاليف الأنشطة الأخرى
11 777	11 294	22 371	21 645	19 673	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
4 765	4 692	9 648	9 044	8 247	التكاليف العامة للاستغلال
741	554	1 065	937	896	مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
6 271	6 048	11 658	11 664	10 530	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-914	-1 027	-1 724	-2 168	-2 001	تكلفة المخاطرة
5 357	5 021	9 934	9 496	8 529	نتيجة الاستغلال
6	6	12	16	4	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
12	47	53	23	55	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
0	0	0	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
5 375	5 075	9 999	9 536	8 587	الأرباح قبل احتساب الضرائب
1 893	1 628	3 263	2 952	2 934	ضرائب على الأرباح
3 482	3 446	6 735	6 584	5 653	صافي الأرباح
548	649	1 029	1 193	896	الأرباح خارج المجموعة
2 935	2 797	5706	5391	4757	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بـإلـاف الـدرـاهـم الـمـصـدـر : الـتـجـارـي و فـا بـنـك - حـسـابـات مـوطـدة

VII.3 الحصيلة الموطدة 2018-شتمبر 2019

30/09/2019	31/12/2018	الأصول
22 111	18 537	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلة الشبكات البريدية
54 287	61 567	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
54 052	61 318	أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة
235	249	أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات مشتقة للتغطية
50 599	43 191	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
13 480	10 086	أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
2 594	2 328	أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير

34 525	30 776	أدوات مالية محتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)
15 225	15 101	سندات بالكلفة المهلكة
24 768	28 791	قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة
312 355	305 060	قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة
-	-	فارق إعادة تقييم الأصول للمحافظ المغطاة بالنسب
-	-	توظيفات في أنشطة التأمين
260	182	أصول ضمان مستحقة
3 050	2 867	أصول ضمان مؤجلة
11 483	13 667	حسابات التسوية وأصول أخرى
104	97	أصول غير جارية موجهة للتفويت
80	87	مساهمات في شركات تابعة بحقوق الملكية
2 457	2 523	عقارات التوظيف
7 151	5 688	أصول ثابتة ملموسة
2 796	2 617	أصول ثابتة غير ملموسة
9 888	9 952	فارق الاقتناء
516 615	509 926	مجموع الأصول طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بملايين الدراهم - المصدر: التجاري وفا بنك (*) تتضمن الأصول الثابتة الملموسة وديون الإيجار تأثير تطبيق المعيار 16 لإعداد التقارير المالية بمبلغ 1,5 مليار درهم

30/09/2019	31/12/2018	الخصوم
4	3	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
421	401	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
421	401	خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملة
-	-	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار
-	-	أدوات مشتقة للتغطية
47 157	47 315	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
324 561	332 006	ديون تجاه الزبناء
21 142	15 508	سندات الدين المصدرة
-	-	فارق إعادة تقييم الخصوم للمحافظ المغطاة بالنسب
976	865	خصوم ضمان مستحقة
2 494	1 976	خصوم ضمان مؤجلة
15 847	12 307	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون تتعلق بأصول غير جارية موجهة للتفويت
35 674	33 639	خصوم متعلقة بعقود أنشطة التأمين
2 668	2 608	مخصصات احتياطية
164	361	إعانات وصناديق مماثلة
13 029	12 466	ديون تابعة وصناديق خاصة للضمان
52 477	50 471	رساميل ذاتية
12 552	12 552	الرأسمال واحتياطيات مرتبطة
32 356	29 388	احتياطيات موطدة
28 601	25 596	حصة المجموعة
3 755	3 791	حصة الأقليات
2 317	1 797	أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية
903	665	حصة المجموعة
1 414	1 132	حصة الأقليات
5 253	6 735	صافي الأرباح للسنة المالية
4 400	5 706	حصة المجموعة
853	1 029	حصة الأقليات
516 615	509 926	مجموع الخصوم طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بملايين الدراهم - المصدر: التجاري وفا بنك (*) تتضمن الأصول الثابتة الملموسة وديون الإيجار تأثير تطبيق المعيار 16 لإعداد التقارير المالية بمبلغ 1,5 مليار درهم

VII.4 حساب العائدات والتكاليف الموطدة 2018 – شتتبر 2019

30/09/2019	30/09/2018	
16 239	15 621	فوائد وعائدات مماثلة
-5 231	-5 179	فوائد وتكاليف مماثلة
11 008	10 442	هامش الفوائد
4 391	4 270	عمولات محصلة
-576	-545	عمولات مستلمة
3 814	3 725	هامش على العمولات
0	0	أرباح وخسائر صافية ناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية
2 436	2 255	أرباح وخسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
2 436	2 255	أرباح وخسائر صافية على أصول/خصوم المعاملة
-	-	أرباح وخسائر صافية على أصول/خصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة
548	621	أرباح وخسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
6	41	أرباح وخسائر صافية على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
105	83	مردودية أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (أرباح الأسهم)
436	497	مردودية الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)
0	0	أرباح وخسائر ناتجة على إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المهلكة
0	0	أرباح وخسائر ناتجة على إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
6 835	5 883	ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-7 065	-6 187	عائدات الأنشطة الأخرى
17 576	16 739	تكاليف الأنشطة الأخرى
-7 227	-7 114	صافي الإيرادات المصرفية
-1 084	-821	التكاليف العامة للاستغلال
9 264	8 804	إمدادات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
-1 360	-1 426	النتيجة الإجمالية للاستغلال
7 904	7 377	تكلفة مخاطر الائتمان
9	9	نتيجة الاستغلال
16	57	حصة صافي أرباح الشركات التابعة
-	-	أرباح وخسائر صافية على الأصول الأخرى
7 929	7 443	تغيرات قيم فوارق الفراء
-2 676	-2 393	اللأرباح قبل الضرائب
-	-	الضرائب على الأرباح
5 253	5 050	صافي أرباح الضرائب على الأنشطة المتوقعة أو تلك التي في طور البيع
-853	-824	صافي الأرباح
4 400	4 226	فوائد الأقلية
0,021	0,021	حصة المجموعة من صافي الأرباح
0,021	0,021	الأرباح الأساسية حسب السهم
		الأرباح المخففة حسب السهم

بالآلاف الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك

القسم الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثلى لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

1. مخاطر أسعار الفائدة والصراف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم 6/ G / 2001 .

وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

- المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملمزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وإدارة المخاطر ؛

- تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسطية والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصراف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق" مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

- ✓ تتبع شهري للتعرض لمخاطر الصراف يسمح بحساب القيمة المقدرة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصراف في المؤسسة ؛

- ✓ تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصراف مقارنة مع الحدود المسطرة.

- وتقوم أجهزة المراقبة بتحليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المقدرة للمخاطرة Var^5 من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصراف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة RiskMetrics التي طورها " جي بي موركان" قصد التمكن من قياس القيمة المقدرة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها : فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار. وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمردود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

ويفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات باعتبارها تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المقدرة للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المقدرة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعية الصراف والمواد الأولية وخيارات الصراف.

1-1 مخاطر نسب الفائدة

توافق مخاطر نسب الفائدة مخاطر تغير قيمة الوضعيات أو مخاطر تغير تدفقات الخزينة المستقبلية لأداة مالية بفعل تطور نسب الفائدة في السوق.

8 تمثل القيمة المقدرة للمخاطر الخسارة المفترضة القصوى على قيمة أحد الأصول أو محفظة للأصول والخصوم المالية مع مراعاة أفق امتلاك ومجال للفتة

يعرض الجدول التالي وضعيات محفظة التداول إلى غاية متم يونيو 2019 والقيم المقدرة للمخاطر ليوم واحد و10 أيام لأنشطة الصرف وسندات الملكية والسندات و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

الأنشطة	القيمة المعرضة للخطر	القيمة المعرضة للخطر	الوضعية
	ليوم واحد	للمخاطرة لعشرة أيام	
الصرف	11829,29465	37 407,51	-2 731 741,35
سندات الملكية	3 388,20	10 714,42	111 543,08
السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	45 641,89	144 332,33	47 488 620,58

بالآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

1.2 - مخاطر الصرف

إن كل مؤسسة بنكية معرضة لمخاطرة الصرف التي تستمد أصولها من مختلف الأنشطة البنكية (مساهمات، فروع بالخارج، قروض بالعملة الأجنبية، سندات بالعملة الأجنبية، اقتراضات بالعملة الأجنبية، مقايضات، خيارات الصرف، الصرف لأجل، ...). ويمكن للمؤسسة البنكية أن تسجل تطورا غير إيجابي لنسب الصرف المستقبلية وتحقق بالتالي انخفاضا لها مشها التوقي . ويمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية متم 30 يونيو 2019 كما يلي :

العملة	الوضعية بالعملة	سعر الصرف	مقابل القيمة (بالآلاف الدراهم)	النسبة من الأموال الذاتية
EUR	31 016	10,9	337 935	0,91%
USD	258 369	9,6	2 473 056	6,65%
GBP	-780	12,1	-9 472	-0,03%
CAD	381	7,3	2 786	0,01%
CHF	909	9,8	8 924	0,02%
JPY	-208 880	0,1	-18 549	-0,05%
DKK	10 245	1,5	14 956	0,04%
NOK	9 623	1,1	10 816	0,03%
SEK	-1 696	1,0	-1 751	0,00%
SAR	3 260	2,6	8 320	0,02%
AED	-483	2,6	-1 259	0,00%
KWD	117	31,5	3 691	0,01%
TND	-3 259	3,3	-10 846	-0,03%
DZD	13 316	0,1	1 073	0,00%
LYD	51	7,6	388	0,00%

بالآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم يونيو 2019 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 35,064 مليار درهم موزعة كما يلي :

أقل من 3 أشهر	3 أشهر - 6 أشهر	أطول من 6 أشهر
22 758 989	5 885 943	6 419 206

التغطية (بالآلاف الدراهم)

المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم يونيو 2019 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 5,018 مليار درهم

1.3 - تدير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في على مجموعة من نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية وتتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصراف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر قار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعملة التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، وفضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاد الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

II مخاطر السيولة

من الضروري أن تترتب عن نشاط التحويل الخاص بالمؤسسات البنكية مخاطر السيولة. فباختلاف آجال الاستعمالات والموارد، تنتج فوارق على مستوى الحصيلة في حجم الأصول والخصوم مما ينجم عنه مخاطر السيولة.

في حالة اختلالات بنوية، يمكن أن يتعذر على البنك الحصول على سيولات وفق الشروط العادية من حيث الحجم ونسبة الفائدة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن ان تؤدي الاحتياجات المستقبلية لإعادة التمويل إلى خفض الهوامش التوقعية.

ويقصد بمعامل السيولة التنظيمي النسبة بين عناصر الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز على أمد قصير و التعهدات بواسطة توقيع المستلمة من جهة و المتطلبات تحت الطلب قصيرة الأمد والتعهدات الممنوحة بواسطة توقيع من جهة أخرى.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التاريخ	نسبة السيولة المغرب	التطور
31 مارس 06	92,80%	
30 يونيو 06	87,20%	-5,60 pts
31 دجنبر 06	96,40%	+9,20 pts
31 مارس 07	77,60%	-18,80 pts
30 يونيو 07	131,40%	+53,80 pts
31 دجنبر 07	107,90%	-23,50 pts
30 يونيو 08	101,60%	-6,30 pts
31 دجنبر 08	100,60%	-1,00 pt
31 مارس 09	121,01%	+20,41 pts
30 يونيو 09	100,90%	-20,11 pts
31 دجنبر 09	107,98%	+7,08 pts
31 مارس 10	94,73%	-13,25 pts
30 يونيو 10	91,48%	-3,25 pts
31 دجنبر 10	94,16%	+2,68 pts
31 مارس 11	87,02%	-7,14 pts
30 يونيو 11	95,04%	+8,02 pts
31 دجنبر 11	95,40%	0,36 pt
30 يونيو 12	80,56%	-14,84 pts
31 دجنبر 12	81,63%	1,07 pt

31 دجنبر 13 المصدر : التجاري وفا بنك
 70,18% -11,45 pts

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصير الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصير الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخرينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

وهكذا، ابتداء من يوليوز 2015، تلزم البنوك بمراعاة معامل أدنى للسيولة بنسبة 60%، ينبغي رفعه تدريجيا بعشر نقط سنويا ليبلغ 100% في سنة 2019.

ويتوزع معامل السيولة قصير الأمد على الشكل التالي :

التاريخ	معامل السيولة قصير الأمد	التطور
31 دجنبر 14	120,00%	+38,9 pts
30 يونيو 15	114,10%	-6,0 pts
31 دجنبر 15	155,00%	+35,0 pts
30 يونيو 16	131,40%	+17,3 pts
31 دجنبر 16	142,00%	-13,0 pts
30 يونيو 17	120,00%	-11,4 pts
31 دجنبر 2017	147,00%	+5,0 pts
30 يونيو 2018	118,00%	-2,0 pts
31 دجنبر 2018	104,00%	-43,0pts
30 يونيو 2019	115,00%	+11,0pts

المصدر : التجاري وفا بنك

III. تدير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان " داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيحة الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للحصول مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر .

1.III توزيع تعهدات المؤسسة⁶

حسب قطاعات النشاط

يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازاة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين. ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك في 30 يونيو 2019 على الشكل التالي:

■ تمثل الأنشطة المالية 15,0% (مقابل 19% إلى غاية 31 دجنبر 2018). وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.

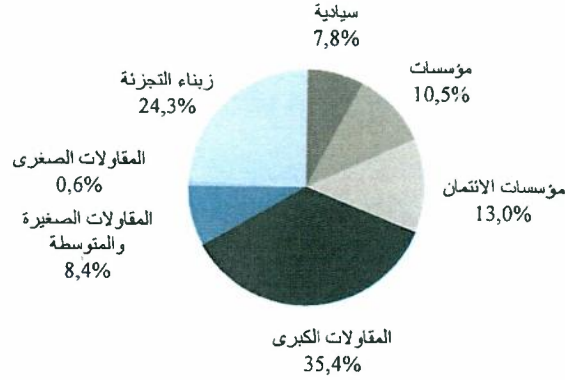
⁹ المصدر : التجاري وفا بنك

■ يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 11% من المجموع. (مقابل 12% إلى غاية 31 دجنبر 2018) والإنعاش العقاري حوالي 6% (مقابل 8% إلى غاية 31 دجنبر 2018)

حسب الطرف المقابل

بناء على تقييم يراعي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنوع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة. وتشكل التركزات المحتملة موضوع اختبار منتظم يسفر عند الاقتضاء على عمليات تصحيحية :

توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية 30 يونيو 2019

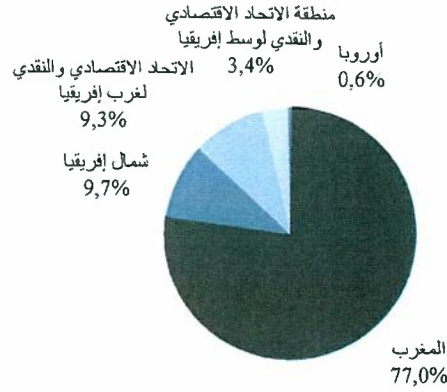


المصدر : التجاري وفا بنك

حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركيز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة تناهز 77.0%. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 30 يونيو 2019



المصدر : التجاري وفا بنك

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتنقيط يتماشى مع متطلبات " بازل 2 ". هكذا، تركز مقارنة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح للمجموعة تقييم مخاطر الطرف المقابل.

وبالفعل، يجب أن يتميز نظام التنقيط بمخاطرة تعثر المقرض. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة.

ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتصديق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توقيعي ويأخذ بعين الاعتبار الرأي البشري. ومن حيث الوثائق، يجب تنميط نظام التنقيط وإجراءاته العملية. ويجب على الخصوص أن يعالج بعض الجوانب بشكل معمق كالتنوع في المحفظة و معايير التنقيط ومسؤولية مختلف المتدخلين ووثيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير.

ويمكن نظام التوثيق الموضوع من تمكين البنك المركزي من إدراك أن إجراءات التصديق تسمح بتقييم متناسق وملحوظ لأداء الأنظمة الداخلية للتنقيط وتقييم المخاطر.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات في قواعد البيانات التاريخية التي تسمح بمراجعة واختبار الضغط الدورية لنماذج المخاطر.

ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التنقيط الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين : سلم للتنقيط من 6 درجات (أ، ب، ج، د، هـ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدرة. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطرة الائتمان.

وفي سنة 2010، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتنقيط الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات " بازل 2". وفضلا عن العناصر المالية، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التنقيط أساسا على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة. ويتمح التنقيط لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح).

ويتميز نظام التنقيط بالخصائص التالية :

- النطاق : محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري ؛
- تركز منهجية التنقيط لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معاينة لسنة واحدة ؛
- وينتج حساب تنقيط النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط : تنقيط مالي وتنقيط نوعي وتنقيط سلوكي ؛
- ✓ يركز التنقيط المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقاول وديناميتها واستدانتها ومردوديتها وبنيتها المالية ؛

- ✓ يركز التنقيط النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقاول. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات؛
- ✓ يركز التنقيط السلوكي على هيئة الحساب.

- ويخضع كل تنقيط نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تنقيط) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل؛
- ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...)؛
- وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطرة وكالات التنقيط الدولية؛
- استعمال التنقيط الداخلي: يشكل التنقيط الداخلي حاليا جزءا لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التنقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعا لتنقيط المخاطرة؛
- تحيين التنقيط: يدرس من جديد تنقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.
- ويخصوص مراقبة جودة المخاطر، تدلي هيئة أنظمة تدبير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهر على تحسين نسبة تغطية المحفظة.
- في سنة 2017، وعقب إنجاز اختبار الضغط الذي يروم اختبار القدرة الاستباقية لنموذج التنقيط والتأكد من القياس الجيد لاحتمالات التخلف عن الأداء، تم إعداد، مع الحفاظ على نفس المنهجية، نموذج جديد للتنقيط من أجل تقييم الطرف المقابل للمقاولات. ويظل التنقيط معتمدا على الجمع بين ثلاثة أنواع من التنقيطات (التنقيط المالي، التنقيط النوعي والتنقيط السلوكي) لكنه خضع لتعديل بواسطة سلسلة من المعايير النوعية والقواعد المتعلقة باتخاذ القرار. ويبقى التنقيط مهيكل على ثمانية أصناف من (أ إلى ح) من ضمنها الصنف الأخير المتعلق بالتخلف عن الأداء.
- ويمنح التنقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات:

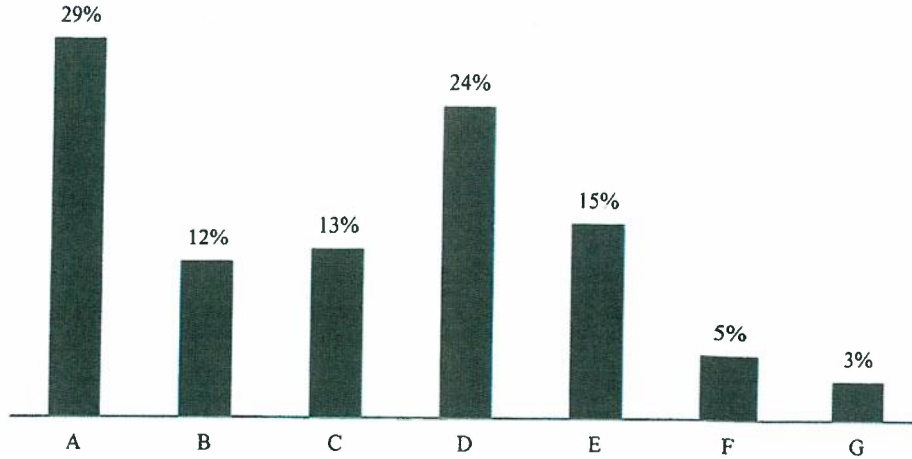
- ✓ الأطراف المقابلة السليمة: الأصناف من أ إلى د
- ✓ الأطراف المقابلة الحساسة: الأصناف من ه إلى ز؛
- ✓ الأطراف المقابلة في حالة التخلف عن الأداء: الصنف ح (المشكوك فيها، التراضي، التوطيد، التحصيل، التموين)

التنقيط	مستوى المخاطرة
أ	جيد جدا
ب	جيد
ج	مستحسن
د	متوسط
هـ	دون المتوسط
و	ضعيف
ز	ضعيف جدا
ح	تخلف عن الأداء

المصدر: التجاري وفا بنك

وعلى صعيد التعهدات إلى غاية متم يونيو 2019، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي:

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب اصناف المخاطر إلى غاية 30 يونيو* 2019



المصدر : التجاري وفا بنك

* تعتبر شركات التمويل والإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري وملفات الديون المتنازع بشأنها خارج النطاق

وإبتدأ العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون / المشروع) .
وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2" والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من يناير 2018.

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية 30 يونيو 2019 :

المخصصات الاحتياطية	تقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الرابطة	القيمة المحاسبية الإجمالية	
-	-	-	-	67 668 274	67 668 274	سندات المعاملة
-	-	-	-	48 656 539	48 656 539	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	98 356	98 356	سندات
-	-	-	-	3 579 763	3 579 763	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	15 171 881	15 171 881	سندات الملكية
-	-	-	-	161 735	161 735	شهادات الصكوك
31 532	31 532	15 595	-	1 732 006	1 763 538	سندات التوظيف
-	-	1 690	-	54 633	54 633	سندات وقيم مماثلة
-	-	3 825	-	1 642 321	1 642 321	سندات
-	-	0	-	-	0	سندات حقوق أخرى
31 532	31 532	10 080	-	35 052	66 584	سندات الملكية
-	-	-	-	-	0	شهادات الصكوك
-	-	-	-	8 527 821	8 527 821	سندات الاستثمار

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الرهانة	القيمة المحاسبية الإجمالية	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	8 456 032	8 456 032	سندات
-	-	-	-	-	-	سندات
-	-	-	-	71 789	71 789	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	-	-	شهادات الصكوك

المصدر : التجاري وفا بنك

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الرهانة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة ، يتم تشكيل مخصص احتياطي.

التاريخية بينما القيمة الرهانة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة ، يتم تشكيل مخصص احتياطي.

IV المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة 2016 – النصف الأول 2019

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة في الفترة 2016 – يونيو 2019 :

التطور 18 ن – 2019	النصف الأول 2019	التطور 18/17	التطور 17/16	2018	2017	2016	
4,0%	28 155	13,50%	-12,10%	27 074	23 861	27 154	الأموال الذاتية الأساسية (الدعامات 1) (1)
5,4%	37 163	Ns	-7,50%	35 253	30 209	32 662	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
5,3%	261 508	4,60%	3,50%	248 423	237 420	229 322	المخاطر المرجحة (3)
-0,13pt	10,77%	+0,85pt	-1,79pt	10,90%	10,05%	11,84%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (3) / (1)
+0,02pt	14,21%	+1,47pt	-1,52pt	14,19%	12,72%	14,24%	نسبة الملاءة (2) / (3)

المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات مجمعة

يستجيب إعداد نسب الملاءة على أساس فردي وعلى أساس موطن للمعايير الدولية للجنة بازل و تنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
 - الدورية 14/G/2013 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2007) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .
- ويتعين على مجموعة التجاري وفا بنك على أساس فردي وموطن احترام :

- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية تساوي على الأقل 8,0% (وتدمج هذه العتبة واجب تكوين دعامة للحفظ انطلاقا من الأموال الذاتية تعادل 2,5% من المخاطر المرجحة) ؛
 - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛
 - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0% ؛
- كما يتعين على مجموعة التجاري وفا بنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:
- اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
 - اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
 - اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
 - سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.

انطلاقا من يناير 2019، ولاختبارات خاصة بالمراقبة الماكرواقتصادية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة" على أساس فردي و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق لـ 12 شهرا.

ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

تعتبر النسب التوقعية للتجاري وفا بنك على أساس فردي وموطن خلال 18 أشهر القادمة أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) و 12,0% على مستوى الأموال الذاتية الإجمالية السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

ويتم حساب الأموال الذاتية الاحترازية طبقا للدورية رقم 2013 G 14 والنشرة التقنية رقم 01 /DSB/2018 التي تدرج تأثيرات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية والتي تدرج برنامج إصدار الأدوات المستوفية للأموال الذاتية الاحترازية في 2019 و 2020.

ويعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية* للتجاري وفا بنك في الفترة دجنبر 2018- دجنبر 2020

دجنبر 20	يونيو 20	دجنبر 19	يونيو 19	دجنبر 18	
30,20	29,40	29,40	28,20	27,07	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
11,40	11,10	9,60	9,00	8,18	الأموال الذاتية من الفئة 2
41,60	40,50	39,00	37,20	35,25	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
276,50	269,70	267,60	261,50	248,42	المخاطر المرجحة (3)
10,90%	10,90%	11,00%	10,80%	10,90%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)
15,00%	15,00%	14,60%	14,20%	14,19%	نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات على أساس فردي

ويعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية* للتجاري وفا بنك في الفترة دجنبر 2018- دجنبر 2020

دجنبر 20	يونيو 20	دجنبر 19	يونيو 19	دجنبر 18	
44,70	42,20	41,80	39,50	38,58	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
13,00	12,90	11,30	10,80	10,77	الأموال الذاتية من الفئة 2
57,70	55,10	53,10	50,30	49,34	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
442,30	425,10	408,30	395,40	378,50	المخاطر المرجحة (3)
10,10%	9,90%	10,20%	10,00%	10,19%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (1) / (3)

13,00%	13,00%	13,00%	12,70%	13,04%	نسبة الملاءة الإجمالية (2) / (3)
--------	--------	--------	--------	--------	----------------------------------

المصدر: التجاري وفا بنك - على أساس حسابات موطدة

V. تدير مخاطر الدول

مكنت الدراسة المنجزة من طرف هيئة مخاطر الدول بدعم خبير خارجي بغية إضفاء الطابع الآلي على تدبير مخاطر الدول من:

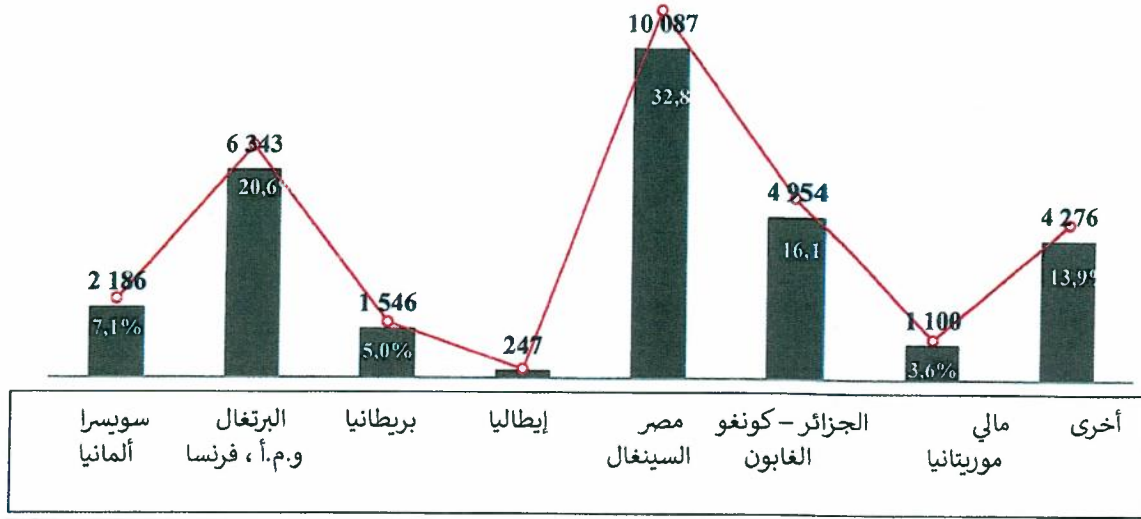
- تشخيص المنظومة الموضوعية وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع قياس بتجارب دولية؛
 - إعداد نموذج تصوري من أجل تدبير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقارنة تدرجية.
- إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتقنين وتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدير مخاطر الدول. كما سيساهم إحداث لجنة مخاطر الدول واعتماد إطار لتقبل مخاطر الدول ومشروع تنفيذ قاعدة لمعطيات المخاطر بشكل حاسم في تحسين دينامية التوطيد.
- من ناحية أخرى، شكلت المساهمات موضوع اختبار لانخفاض القيمة. وكانت نتيجة هذا الاختبار حساسة لمختلف الفرضيات (النسب، التقلبات، الإطار الضريبي، التدابير الاحترازية، البيئة التنظيمية...) مما يقود لحساسية المساهمات المعنية.

منهجية تدير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدبير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر. وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية:

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك؛
- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية: ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركاته التابعة أو فروعها هناك. وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدرهم والعملات الأجنبية؛
- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدأ تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة وبالنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 30,5% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية إلى غاية متم دجنبر 2018 تتركز في بلدان يصنف مستواها المقدر للمخاطر من جيد جدا (A1) إلى مقبول (A4)، أي مستوى المخاطر في المغرب). وبالنسبة للباقي، فيتعلق الأمر أساسا باستثمارات استراتيجية للبنك في إطار شراء مصارف إفريقية تابعة؛

توزيع تعرضات مخاطر الدول وفق سلم كوفاس - 30 يونيو 2019



المصدر : التجاري وفا بنك

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛
- إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم " في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز وفيتش وكوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية والتنقيط الداخلي للبنك وأدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
- إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقارنة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيط الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.
- إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطرة الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقارنة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
- يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعا لنوعية مخاطرة الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
- تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
- تموين مخاطر الدول تبعا لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...) أو بفعل إنذارات سلبية مرتفعة بشكل ملحوظ.
- اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القسوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وإجمالا، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.

منهجية تدبير مخاطر الدول



المصدر : التجاري وفا بنك

VI مخاطر التشغيل و خطة استمرارية النشاط

1.IV مخاطر التشغيل

يندرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفابنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " التي تم إحداثها ضمن " الإدارة الشاملة للمخاطر ". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر تركز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها. ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفابنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليص من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛
- اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر.

2.VI خطة استمرارية النشاط

سمح وضع خطة لاستمرارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق وخارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استمرارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استمرارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية
- هجوم خارجي

- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغيرات (مثلا : ولاء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة

VII تركيز المخاطر على نفس المستفيد⁷

تعتبر مخاطر التركيز الائتماني المخاطر المرتبطة بتعرض للمخاطر على مجموعة صغيرة من الأطراف المقابلة بشكل ينجم عنه خسائر كبيرة، في حالة تخلف هذه الأطراف عن الأداء بشكل يمكن أن يهدد القدرة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على تتبع أنشطتها الأساسية. وطبقا للدورية 3/G/2001 المتعلقة بالمعامل الأقصى لنسبة مخاطر مؤسسات الائتمان، يجب على هذه الأخيرة أن تمتثل بشكل دائم، على أساس فردي وموحد، لنسبة قصوى تبلغ 20% بين، من ناحية، إجمالي المخاطر التي يتم تكبدها على نفس المستفيد والمخصصة بنسبة ترجيح تبعا لدرجة المخاطر باستثناء المخاطر المتكبدة على الدولة ومن ناحية أخرى صافي حقوق المساهمين. ويمكن هذا المعامل من تحديد المصادر المحتملة لمخاطر التركيز وقياسها وإدارتها ومراقبتها والتحكم فيها.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان مؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/032/2019 بتاريخ 12 دجنبر 2019 وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة البيان كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.

LISSANIAT
Banque Paribas Maroc
Lissaniat - Casablanca
L. 04.08.2004
L. 04.08.2004